رسائل موجهة الى قوى اليسار بالمغرب

ملاحظة 1 : كاتب هذه الرسائل هو : عبد الرحمان النوضة، (مهندس، كاتب، معتقل سياسي سابق، محكوم بالسجن المؤبد، بتهمة المس بأمن النظام الملكي، قضى 18 سنة في الاعتقال السياسي في عهد الملك الحسن الثاني).

ملاحظة 2 : هذه رسائل حقيقية، ومتتابعة، سبق أن وجهتها (عبر الانترنيت) إلى مسؤولين قياديين في قوى اليسار بالمغرب، وهي حزب النهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الاتحادي. وأدعو القارئ أن ينتبه إلى التاريخ الذي طرحت فيه هذه الاقتراحات وهذه الرسائل. حيث أن بعض هذه الاقتراحات طرحتها قبل ثورتي تونس ومصر، وقبل حركة 20 فبراير 2011 بالمغرب، وبعضها الآخر كتبتها خلال الثورتين المذكورتين. لكن مع كامل الأسف، اهتمام بعض قيادات قوى اليسار بالمغرب بهذه الاقتراحات كان ضعيفا، أو بطيئا، أو لا مباليا. وأترك القاريء يتصور ماذا كان سيقع بالمغرب لو عملت قوى اليسار بالاقتراحات الواردة في هذه الرسائل في حينها.

ملاحظة 3 : الرسائل مرتبة، ليس حسب تاريخ كتابتها، ولكن حسب الترتيب الذي يسمح للقاريء بفهم مضمونها أو سياقها.

**** **** **** **** ****

الرسالة رقم 3، في 2 فبراير 2011 :

"نداء" موجه إلى قوى اليسار بالمغرب

[ملاحظة : هذه الرسالة رقم 3 كتبتها في 2 فبراير 2011. لكنه سبق لي، خلال شهر نونبر 2010، أن قَدّمْتُ نفس الاقتراح، ونفس الأفكار، وبنفس الوضوح، أثناء نقاش كان يجري في إطار ما يدعى ب "فضاء الحوار فيما بين اليساريين"، في مقر الحزب الاشتراكي

الموحد، بالدار البيضاء، وذالك بمناسبة نقاش سياسي مفتوح حول مشاريع الأرضيات المهيأة من طرف التيارات، في إطار الإعداد للمؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الموحد (لأن هذا الحزب يسمح لغير الأعضاء فيه بأن يشاركوا في نقاش هذه الوثائق، وذلك بشكل علني ومفتوح). كما طرحت نفس الأفكار، وبنفس الوضوح، خلال الذكرى الأربعينية لوفاة المناضل ابراهام السرفاتي، في نهاية شهر ديسمبر 2010، في المركب الثقافي الموجود في حي المعاريف بالدار البيضاء].

ندعو قوى اليسار بالمغرب، وخاصة منها :

- الحزب الاشتراكي الموحد،
- حزب الطليعة الديمقراطي،
- حزب المؤتمر الاتحادي،
- حزب النهج الديمقراطي،
- يسار الاتحاد الاشتراكي،
- يسار حزب التقدم والاشتراكية،
- الجمعيات والفعاليات والشخصيات المعروفة بنضالها وبخبراتها،

ندعو هذه القوى إلى أن تتقارب، وأن تتعاون، وإلى أن تعمل بشكل مشترك، على الصعيدين الوطني والجِهَوِي، في اتجاه تنسيق وتوحيد نضالاتها وجهودها وقواها.

وبدلا من الاستمرار في مطالبة الدولة بوضع دستور ديمقراطي، ندعو قوى اليسار إلى أن تقدم على تكوين لجان متعددة ومتخصصة، لكي تحرر قوى اليسار هي نفسها مشروع دستور ديمقراطي.

وبعد إتفاق قوى اليسار على مشروع دستور ديمقراطي، تقوم هذه القوى بأنشطة للتعريف بهذا المشروع لدى الجماهير.

ثم تقوم قوى اليسار بحملات نضالية شعبية سلمية لجمع توقيعات المواطنين عليه.

وبعد جمع مئات الآلاف من التوقيعات، يصبح هذا المشروع في الدستور الديمقراطي يكتسب مشروعية شعبية نسبية.
وبعد ذلك تقول قوى اليسار للدولة : "هذا هو الدستور الديمقراطي الذي يريده جزء هام من الشعب. ومن واجب الدولة أن تنظم استفتاءا نزيها حول هذا الدستور". وإذا دعت الضرورة لذلك، تخوض قوى اليسار حركات نضالية شعبية سلمية، حاشدة ومتواصلة، لإجبار الدولة على تنظيم استفتاء نزيه على هذا الدستور الديمقراطي الذي تقترحه قوى اليسار بالمغرب.

انتهى مشروع "النداء". يمكن لمن أراد أن يعممه أن يتفضل.
والسلام عليكم.

*** *** *** *** *** *** ***

الرسالة رقم 4 ، في 3 فبراير 2011,
رد على المناضلين الذين اعترضوا على دعوة قوى اليسار إلى تحرير مشروع دستور ديمقراطي

قد يعترض البعض على فكرة دعوة قوى اليسار إلى تحرير مشروع دستور ديمقراطي، وقد يقول ما معناه : "الدستور هو تعاقد بين كل مكونات المجتمع، فكيف يعقل أن تحرر قوى اليسار دستورا هي وحدها ؟".
فأطرح على هذا المعترض، وبكل مودة واحترام، الملاحظات التالية :
- أولا، تحرير مشروع دستور ديمقراطي لا يعني بالضرورة فرضه بالقوة على باقي مُكَوّنات المجتمع.
- ثانيا، نعم، ينبغي أن يكون الدستور تعاقدا بين مجمل مكونات المجتمع، لكن إذا لم نوافق على أن تقترح قوى اليسار مشروع دستور ديمقراطي على مجمل مكونات المجتمع، فهذا يعني أننا

نقبل، أو ننتظر، بأن تقترح هذا الدستور مكونات أخرى من المجتمع (مثلا الدولة القائمة، أو قوى من اليمين) .

- السؤال المطروح هو : هل قوى اليسار متفقة أو متفاهمة اليوم على مشروع دستور ديمقراطي محدد ؟ وهل قوى اليسار تتوفر اليوم على مشروع دستور ديمقراطي ؟ الجواب هو طبعا لا. والنتيجة في هذه الحالة هي أن الفراغ والحيرة التي وقعت في تونس وفي مصر، بعد سقوط الدكتاتور، سوف تتكرر في بلد مثل المغرب.

- السؤال الآخر المطروح هو : هل قوى اليسار بالمغرب في حاجة اليوم إلى التفاهم أو إلى الإتفاق على مشروع دستور ديمقراطي ؟ الجواب هو : بالتأكيد نعم.

- زيادة على ذلك، فإن إقدام قوى اليسار على تحرير مشروع دستور ديمقراطي، عبر لجان متعددة ومتخصصة، وطنيا وجِهَوِيّا، يُدْخِلُ قوى اليسار في صيرورة تقارب وتفاعل وتفاهم وتَظَافُر وتكامل وتَوَحُّد. وهذه الصيرورة، هي في مصلحة قوى اليسار. وقوى اليسار في حاجة ماسة إليها. وهذه الصيرورة تساهم في خلق حركة نضالية ديناميكية من نوع جديد. وتُمِّكن قوى اليسار من تقريب وجهات نظرها حول النظام السياسي المنشود.

هناك جوانب أخرى مفيدة في إقدام قوى اليسار على تحرير مشروع دستور ديمقراطي. لكن قد يطول المجال لذكرها.

والى اللقاء.

*** *** *** *** *** *** ***

الرسالة رقم 1 ، 17 في يناير 2011، بصدد أحداث تونس

أود أن أثير انتباهكم إلى أن أحداث تونس (الإنهيار المفاجيء والسريع لدكتاتورية زين العابدين بن علي)أَكَّدَت صحة فكرة

"دعـوة قـوى اليسـار بـالمغرب إلـى تحريـر مشـروع دسـتور ديمقراطي".

هل تتذكرون ؟ فخلال نقاشنا السابق الذي كنا نتساءل خلاله عن مـا هـي الاقتراحـات العمليـة الـتي يمكـن أن تخلـق حركـة نضـالية ديناميكية من نوع جديد، تكون جديدة ومُجَدِّدَة، سبق لـي أن اقترحتُ عليكـم أن لا تكتفـي قـوى اليسـار المغربـي ب "المطالبـة بدسـتور ديمقراطي"، بل على كل قوى اليسار بـالمغرب أن تعمـل هـي نفسـها علـى تحرير مشروع دستور ديمقراطـي، وأن تعمـل بعد ذلك علـى جمـع توقيعـات الجمـاهير علـى هـذا المشـروع، ثـم تطـالب باسـتفتاء شعبي على هذا المشروع.

وفي أحداث تونس، وبعد هروب الدكتاتور بن علـي، دعـا محمـد الغنوشـي، الـوزير الأول التونسـي الأسبق، دعـا بعض قـوى اليسـار التونسي المعارض إلى المشاركة في تكـوين حكومـة وطنيـة، لتسـيير الأمـور، وتهيـئ الانتخابـات المقبلـة. فوجـدت قـوى اليسـار التونسـية نفسـها فـي وضـع حـرج. حيـث لا يمكنهـا أن تقبـل العمـل فـي إطـار الدستور والقوانين القديمـة (الموضـوعة علـى مقـاس دكتاتوريـة زيـن العابـدين بـن علـي). وفـي نفـس الـوقت، إكتشـفت فجـأة قـوى اليسـار التونسي أنها لا تتوفر على اقتراح بديل جاهز يمكن أن تقدمه، سـواء للغنوشي أم للشعب التونسي.

فلـو أقـدمت قـوى اليسـار التونسـي، قبـل مفاجـأة المظـاهرات وانهيار نظام زين العابدين بن علي، لـو أقدمت علـى إعـداد مشـروع دسـتور ديمقراطـي، لكـان بإمكانهـا أن تطـرح إطـارا سياسـيا بـديلا (دسـتور ديمقراطـي سـبق أن اتفقـت عليـه مجمـل قـوى اليسـار) وأن تُجَنّـد الجمـاهير عليـه. لكـن فقـدان قـوى اليسـار التونسـي لمثـل هـذا المشروع الدستوري المشترك، جعلها (خلال الثورة المفاجئة) فـي وضع حرج، بل وفي حالة ضعف كبير. أتمنى أن لا يحـدث فـي يـوم ما نفس الشيء لقوى اليسار بالمغرب. اللهم إني قد بلغت.

[وقد أضفت في نص الرسالة الحالية، بعد انفجار ثورة مصر، التأكيد الإضافي التالي :] نفس الشيء وقع في ما بعد خلال الثورة المصرية في نهاية شهر يناير 2011. حيث أنه، حينما بدأ نظام حسني مبارك يتهاوى، طرح مشكل مماثل للمشكل الذي سبق أن طُرِح في تونس. وهو التالي : ما البديل بعد رحيل حسني مبارك ؟ ما هو النظام السياسي المقترح لتعويض النظام الاستبدادي لحسني مبارك ؟ فوجدت قوى اليسار في مصر نفسها في حالة حرج وارتباك. وغدت غير قادرة على اتخاذ أية مبادرة سياسية. وهنا طبعا، قال عمر سليمان، نائب الرئيس حسني مبارك : " نظرا لضيق الوقت، ونظرا لعدم وجود دستور بديل جاهز، يجب أن نعمل بالدستور القديم، ريثما تتم إصلاحات دستورية جديدة". والعمل بالدستور القديم قد يؤدي إلى إعادة إنتاج النظام السياسي الاستبدادي القديم في أشكال جديدة.

*** *** *** *** *** *** ***

الرسالة رقم 2، في 30 يناير 2011

أشكرك أيها الرفيق على اقتراحك. [هذا الرفيق هو عضو في إحدى قوى اليسار، إقترح على حزبه أن يقدم – ولو هو وحده، ودون انتظار قوى اليسار الأخرى – على تهيئ مشروع دستور ديمقراطي]. لكن إياكم أن يُحَاوِل حزبكم بمفرده تحرير مسودة دستور ديمقراطي. هذا خطأ الحِجم كمة كلها في العمل الجماعي والمشترك الذي تساهم فيه مجمل مكونات اليسار. ربما أننا لم نتفاهم جيدا. يا رفيق، الهدف لا ينحصر في الحصول على مسودة دستور ديمقراطي. أي شخص يمكن أن يكتب مسودة دستور ديمقراطي. يكفي لأي مثقف أن يقارن (عبر الانترنيت) بين دساتير عدة بلدان ديمقراطية عبر العالم لكي يصبح بإمكانه أن يعدّ مسودة دستور ديمقراطي. أي أستاذ في القانون الدستوري يمكن أن ينتج لك مسودة

دستور في ظرف أسبوع. لكن مثل هذه المسودة لا قيمة لها تماما. إن الذي يعطي قيمة لمشروع الدستور الديمقراطي (الذي نريده) هو كونه جاء نتيجة لتفاعل، وتشارك، وتحاور، وتصارع، وتناقض، وتخاصم، وتفاهم،القوى المُمُكَكَوِّ وِّنَنَة لليسار. المهم أيها الرفيق ، هو أن مختلف قوى اليسار، ومن خلال التحرير المشترك لمشروع دستور ديمقراطي، وذلك عبر عدة لجان متخصصة، وطنية وجهوية، تقرِّب وجهات نظرها السياسية، وتوحد رؤيتها لمشروع النظام السياسي المنشود، وتبني تصورا للمجتمع المقبل. لكي أجعلك تبتسم، أقول لك : "إن المهم في حالتنا هذه، ليس هُهُوَوَ الحْجَا، ولكن مْنِينْ جَا".أرجوك أن تنبه الرفاق الى هذا الجانب إذا كان ذلك في مستطاعك.

إسمح لي على هذا الفضول أو الإزعاج. والى اللقاء.
عبد الرحمان النوضة

*** *** *** *** *** *** ***

الرسالة رقم 5، في الخميس 10 مارس 2011.

اقتراح من عبد الرحمان النوضة (مهندس، كاتب، معتقل سياسي سابق، محكوم بالسجن المؤبد، قضى 18 سنة في الاعتقال) :

الى قيادات قوى اليسار بالمغرب (الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة الاشتاركي، حزب النهج الديمقراطي، حزب المؤتمر الاتحادي)،

أيها الرفاق الأعزاء،

- اعتبارا للرسالة التي سبق أن وجهتها الى قوى اليسار بالمغرب (تجدها على الموقع : http://livreschauds.wordpress.com)،

- واعتبارا لخطاب الملك المذاع في يوم الأربعاء 9 مارس،
- واعتبارا لِشُرُوعِ الدولة في تعيين هيئة لإعداد مشروع دستور جديد،
- أقترح **أن تجتمع، في أسرع الآجال**، قيادات قوى اليسار بالمغرب (المذكورة أعلاه)، بمشاركة الشخصيات أوالجمعيات أو الهيئات التي ترتئي قيادات قوى اليسار فائدة في إشراكها، **لكي تدرس وتتفق على بنود الدستور التي يجب تعديلها، وعلى الصيغ البديلة لها.**

وبعد إتمام هذا العمل الجماعي، أقترح **أن تعلن** قوى اليسار بالمغرب، في ندوة صحفية علنية، عن النتائج التي اتفقت عليها في مجال تعديل الدستور، **وأن تُعِدَّ** برامج أو خططا نضالية متنوعة، بهدف الدفاع عن الإصلاح الدستوري الذي تريده. خاصة وأن حركة 20 فبراير متحمسة للنضال حتى يتحقق دستور ديمقراطي.

ومن بين أهداف هذا الاقتراح، أن تستعيد قوى اليسار **أخذ المبادرة** بين يديها، وأن تخرج نهائيا من أساليب النضال الفَرْداني أو الحَدَلَقِي أو المُجَزَّء، **وأن تتلافى وضعها "أمام الأمر الواقع"** من طرف الهيئة المكلفة بإعداد مشروع دستور جديد. فمن حق قوى اليسار، ومن واجبها، في هذه اللحظة التاريخية الفريدة، أن تضغط لكي تاخذ الهيئة (المكلفة بإعداد الدستور الجديد) بعين الاعتبار بمقترحات وآراء قوى اليسار. وإذا ما أَنْتَجَت تلك الهيئة مشروع دستور جديد يكون أقل من الحد الأدنى الديمقراطي المطلوب، سيصبح من واجب قوى اليسار بالمغرب أن تَشُنّ فورا، وبدون تَلَكُّءْ، حملات نضالية، سلمية وعارمة, مُتواصلة ومُعَمَّمَة، حتى تفرض قوى اليسار على الدولة تعديل مشروع الدستور **قبل عرضه على الاستفتاء**. فالشعب لن يغفر لقوى اليسار أن تترك الدولة تمرر دستورا غير ديمقراطي مثلما فعل مرارا وتكرارا الحسن الثاني.

إن الظرف التاريخي الراهن أصبح فجأة يتيح للشعوب العربية ما لم يكن في السابق سهلا أو ممكنا. وأتمنى أن لا تُضَيِّع قوى اليسار بالمغرب هذه الفرصة التاريخية النادرة.

أتمنى لكم السداد والتوفيق، والسلام عليكم.
ملاحظة : بعثتُ هذه الرسالة الى قادة كل من : "الحزب الاشتراكي الموحد"، "حزب الطليعة الاشتاركي"، "حزب النهج الديمقراطي"، لكنني لم أبعثها الى "حزب المؤتمر الاتحادي"، لأنني لم أكن أتوفر على العنوان الالكتروني لأي مسؤول في "حزب المؤتمر الاتحادي". فأطلب منكم أن تبلغوا هذا الاقتراح الى هؤلاء الرفاق. وشكرا.

عبد الرحمان النوضة

*** *** *** *** *** *** ***

مقال رقم 6، في الجمعة 25 مارس 2011

نقد عبد الرحمان النوضة لتصريح قاله أحد زعماء حزب النهج الديمقراطي :
صرح قيادي في إحدى قوى اليسار، وذلك جوابا على اقتراح "دعوة قوى اليسار بالمغرب إلى تحرير مشروع دستور ديمقراطي والنضال للإستفتاء عليه"، صرح بما يلي : "عدة أشخاص سألونا : لماذا لا تهيئون مشروع دستور ؟ لكنه ليس بإمكاننا أن ننجز هذا المشروع. أعضاء حركتنا متعددون، وكلنا مختلفون عن بعضنا البعض، وفي اليوم الذي سنحاول فيه تحرير مشروع دستور ديمقراطي، فإن حركتنا ستنفجر" (أنظر مجلة "تيل كيل"، رقم 465، بتاريخ 19 مارس 2011 ، ص 28).
هل هذا الاعتراض صحيح ؟ لا، إنه منطق غير سليم. لماذا ؟ للإعتبارات التالية :
1) إذا كان الإقدام على نقاش قضية سياسية (مثل إعداد مشروع دستور ديمقراطي)سَسَيُفَجِّرُ قوى اليسار، وإذا كان اختيارنا هو رفض خوض هذا النقاش بهدف تلافي انفجار صفوف قوى اليسار، ألا يعني هذا

أننا نُفَضّل استمرار وحدة شكلية أو وهمية لليسار، على نقاش أو تدقيق مفاهيمنا حول النظام السياسي الديمقراطي المنشود ؟
2) إذا كان هذا المنطق المذكور أعلاه سليما، ألا يعني هذا أنه يجب علينا تلافي كل نقاش سياسي يمكن أن يبرز الخلافات الموضوعية القائمة فيما بيننا ؟ ألا تصبح النتيجة، في هذه الحالة، هي تلافي كل نقاش سياسي جدي (مثل نقاش مسألة الديمقراطية، أو الاقتصاد، أوالدين، أو الحريات، أو الانتخابات، أو الثقافة، إلى آخره) بهدف تلافي بروز خلافات فيما بيننا ؟
3) أَأَلَلَيْسَ ت الخلافات القائمة فيما بيننا خلافات موضوعية، قائمة، وموجودة، سواء أردنا معرفتها، أم أننا فضلنا تجاهلها أو إخفاءها ؟
4) أَأَلَلَيْسَ الأسلوب الأنجع هو أن نقبل بإبراز الخلافات السياسية الموجودة داخل صفوف اليسار لكي نناقشها بالحجج والأدلة، ولكي نعمل جميعا على تقريبها أو تصحيحها أو تقليص الهوة فيما بينها ؟ أليس الحوار، والإفادة والاستفادة، وتبادل النقد والمعرفة، هو السبيل لكي نتفاعل فيما بيننا، ونستفيد من بعضنا البعض، في اتجاه تقريب وتوحيد رؤانا السياسية ؟
5) إذا لم تقدم قوى اليسار على إعداد مشروع دستور ديمقراطي، والنضال على الاستفتاء عليه، ألا يعني هذاأن قوى اليسار تفضل الإلا نتظارية، وترفض أخذ زمام المبادرة، وتقبل بأن يضعها النظام السياسي القائم أمام الأمر الواقع، حينما ستعرض الدولة مشروع دستورها على استفتاء شعبي ؟ هل تعتقد قوى اليسار بالمغرب أن الدستور الذي سَيُعِدُّه النظام السياسي القائم له ما يكفي من الحظوظ لكي يكون ديمقراطيا ؟
هناك حجج أخرى، لكن ما دام المعنى واضح، فلا فائدة في الإطالة.
عبد الرحمان النوضة

*** *** *** *** *** *** ***

مقال رقم 7، في السبت 23 أبريل 2011

نقد عبد الرحمان النوضة لتصريح قاله أحد زعماء حزب النهج الديمقراطي :
في إطار نقاش سياسي نظمته مجلة "TelQuel" (عدد 467، بتاريخ 2 أبريل 2011، ص 20، العمود 1) بين شخصيات من

القوى السياسية المشاركة في "حركة 20 فبراير"، قال محمد أغناج (من "جماعة العدل والاحسان") : "الشعب هو الذي ينبغي أن يكتب الدستور". وقال عمر بلافريج (رئيس مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد) : "أقترح عليكم أيها السادة أن تحرروا دستورا موازيا. ... ماذا يمنعكم من كتابة الدستور الذي تقترحونه ؟". وأجاب عبد الله الحريف (قيادي في "حزب النهج الديمقراطي") : "إذا اقترحت نصا للدستور، فهذا لا يعني أنه سيقبل. ما ينبغي فعله هو مواصلة الضغط في الشارع. يجب أن نقيم ميزان قوى حقيقي لانتزاع دستور مثالي. ولبلوغ هذا الهدف، لا ينبغي أن نضيع وقتنا في تحرير مقترحات، بل علينا أن نهبط إلى الشارع بشكل سلمي، وتعبئة أكثر ما يمكن من الناس، ومواصلة الضغط على النظام".

نتفق على أنه يجب على مناضلي جميع التيارات أن يهبطوا الى الشارع للتظاهر، في إطار "حركة 20 فبراير"، وأن يستمروا جميعا بلا توقف في الضغط على الدولة لكي تقدم أكثر التنازلات الممكنة. لكن هذه المهمة لا تبرر إلغاء المهمة الأخرى التي هي : إقدام قوى اليسار على تحرير مشروع دستور مشترك وديمقراطي. وإذا لم تزاوج بين هاتين المهمتين، فسوف تسقط في ورطة. حيث يمكنك أن تتظاهر بالمقدار الذي تريد، لكن عندما يسألك مواطن أو صحافي : "أنت تتظاهر لماذا ؟". قد تجيبه : "أتظاهر للمطالبة بنظام سياسي ديمقراطي". وقد يسألك الصحافي : "لكن ماذا تعني بعبارة نظام ديمقراطي ؟". وفي هذه الحالة، إذا لم تكن تتوفر على تصور متكامل للدستور الذي تتمناه، أو إذا لم يكن لديك مرجع لدستور مشترك لقوى اليسار، فإنك لن تستطيع أن تجيب على السؤال السابق، سواء كمناضل، أم كحزب سياسي، أم كيسار. وبالتالي سيكون استمرارك في التظاهر بلا أهداف واضحة ومُوَحّدة مع باقي القوى التقدمية. أي أن مهمة التظاهر لا تبرر إلغاء مهمة تحرير دستور ديمقراطي مشترك لقوى اليسار.

*** *** *** *** *** *** ***

رسالة رقم 8، في السبت 30 أبريل 2011

هذه رسالة نقدية، بعثها عبد الرحمان النوضة إلى مسئول في قيادة "حزب النهج الديمقراطي"، وتدافع على ضرورة العمل المشترك فيما بين قوى اليسار بالمغرب :

مساءء الخير لقد سمعتُتُ أن تجمع قوى اليسار الديمقراطي حاول تهييء مشروع دستور ديمقراطي مشترك. وسمعتُ أن خلافا ظهر بين حزب النهج وباقي أطراف اليسار حول مسألة الملكية البرلمانية. وأن هذا الخلاف دفع حزب النهج الى رفض المساهمة في إعداد مشروع دستور ديمقراطي مشترك. إذا كان هذا صحيحا، فإنني أود أن أخبرك، وبصراحة، برأيي في هذا الموضوع.

1) إن الظرف السياسي في العالم العربي، وفي المغرب، مساعد بشكل استثنائي. ولا يصح، ولا يعقل، إهمال الإمكانات التي يوفرها. كما لا يصح الاستمرار في الإنتظارية السابقة، وكأن شيئا لم يقع في العالم العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، إلى آخره)، أو في المغرب (حركة 20 فبراير 2011).

2) إن خطاب 9 مارس 2011وَوَفّر فرصة لكل الأحزاب السياسية لكي تفتح نقاشا عموميا حول الإستبداد السياسي، وحول الدستور الديمقراطي الذي تطالب به. وإذا وفر هذا الخطاب فرصة لقوى سياسية محافظة لكي تطرح تصوراتها، فبإمكان القوى السياسية التقدمية والثورية أن تستغل، هي أيضا، هذه الفرصة لكي تطرح، وبشكل جماهيري، نقدها للإستبداد، وتصورها للنظام السياسي البديل الذي تريده.

3) إن قوى اليسار بالمغرب (وخاصة منها : حزب النهج، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة، حزب المؤتمر الاتحادي) تلمس اليوم، وأكثر مما كان في الماضي، ضرورة تقاربها وتعاونها وتفاعلها وتحالفها، وربما حتى توحدها.

4) إن الجماهير التقدمية في سائر أنحاء المغرب تنتظر من قوى اليسار أن تتقارب فيما بينها، وأن تبادر الى طرح مبادرات جديدة، تقدم من خلالها شعارات وأهداف ومطالب واقتراحات، تكون قادرة

على خلق ديناميكية نضالية من نوع جديد، تمكن الشعب من انتزاع مكتسبات سياسية لم تكن في السنوات السابقة ممكنة التحقيق.

5) من حق حزب النهج، أو أية قوة سياسية أخرى، أن لا تقنع بملكية برلمانية. لكن حشود المناضلين المغاربة يقولون : من يعتقدون أن شعار، أو مهمة المرحلة الحالية (على المدى القصير) هي الجمهورية البرلمانية، فليتفضلوا، وليثبتوا لنا أن هذا ممكن. وإذا كانوا عاجزين على تحقيق ذلك على المدى القصير، فليعترفوا بتسرعهم، وليقتربوا من القوى السياسية الأخرى التي تقول أنه - إذا تظافرت جهود مجمل القوى التقدمية -فإنه قد يصبح بالإلإ مكان انتزاع ملكية برلمانية، أو نظام سياسي قريب منها. وبعد ذلك، فإن مسيرة التاريخ لا تتوقف.

6) إذا كان ثمن ملكية برلمانية، يسود فيها الملك ولا يحكم، هو استمرار ملكية رمزية، فإن هذا الثمن رخيص (مثلما حدث في كثير من بلدان أوروبا الغربية). خاصة وأنه، في حالة تقديم تضحيات جَجَمّى لانتزاع نظام جمهورية برلمانية، فإن التجارب التاريخية أثبتت أن نظام الجمهورية لا يضمن بالضرورة استقرار الديمقراطية. بل كثير من الجمهوريات عبر العالم، رغم غلاء ثمن الحصول عليها، تظل غارقة في الاستبداد.

7) واجب المناضلين هو فهم كل مرحلة، وأخذ استعدادات الشعب بعين الاعتبار، وكذلك اعتبار استعدادات القوى السياسية التقدمية، بهدف النضال لمحاولة تحقيق الأهداف الملائمة للمرحلة، وليس طرح أهداف تتجاوز إمكانيات المرحلة. (هل نسيت أننا خلال السنوات السبعينات، حملنا كثيرا من الشعارات التي كانت تتجاوز الإمكانيات التي تسمح بها تلك المرحلة. فكان حظنا هو الفشل).

8) وحتى إذا إفترضنا أن حزبا واحدا يتشبث بالجمهورية البرلمانية كهدف في الظرف الراهن، وحتى إذا إفترضنا أن موقفه هو الوحيد الصحيح، فهذا لا يبرر رفض هذا الحزب للعمل مع باقي الأحزاب التقدمية الأخرى، والتي تعتقد أن المرحلة الراهنة لا تسمح بأكثر من ملكية برلمانية. حيث من واجب هذا الحزب أن يراعي محدودية استعدادات الأحزاب التقدمية الأخرى، وأن يقبل العمل مع هذه

الأحزاب لكي يحثها، من خلال العمل المشترك، على القبول بالعمل من أجل أهداف أرقى.
9) إن الاعتقاد بأن الثورية هي رفع شعارات قُصْوَى (maximalistes) في كل ظرف وحين، بغض النظر عن معطيات الواقع الملموس، قد يؤدي بصاحبه إلى البقاء في عزلة، وفي ضعف، لا يحسد عليهما.
10) إن رفض هذه الرؤية قد يعرض حزب النهج في المستقل إلى عزلة متزايدة، كما يمكن أن يساهم في إضعاف قدرات قوى اليسار، بدلا من دعمها وتقويتها.
مع تحياتي. عبد الرحمان النوضة.

*** *** *** *** *** *** ***

رسالة رقم 9، في الأحد 1 ماي 2011

في الرسالة الحالية، يرد عبد الرحمان النوضة على جواب مسئول قيادي في حزب النهج :
أشكرك على جوابك السريع، والمعلل، والقَيّم.
أخاف أنك لا تعرف بالتدقيق الانتقادات التي يوجهها باقي أحزاب اليسار بالمغرب الى حزب النهج. أنا محايد، ولا أنتمي الى أي حزب. وكل ما يهمني هو أن تعمل كل قوى اليسار بشكل مشترك، وبأكبر قدر ممكن.
1) قلتَ في جوابك : "شعار المرحلة ليس هو الجمهورية البرلمانية، ولكن نظام ديمقراطي". نتفق. لكن المرحلة الحالية تستوجب أن تعمل كل قوى اليسار بشكل جماعي. ويظهر أن حزب النهج يميل دائما إلى تنمية مبررات تبيح انسحابه هو وحده من محاولات العمل المشترك في ما بين قوى اليسار.
2) قلتَ في جوابك أن "الظرف الحالي هو في صالح الاستبداد". لا أتفق معك. الظرف الحالي يزعج، أو يخيف النظام القائم. وهذا الظرف لا زال مفتوحا على جميع الاحتمالات (تذكر ما حدث في

تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، إلى آخره). لكن المهم هو التالي : أليس من واجب كل قوى اليسار في الظرف الحالي أن تشارك في العمل الجماعي في ما بين قوى اليسار، لكي تحاول الدفع بهذه الاحتمالات إلى أقصى حد ممكن ؟

3) قلتَ في جوابك أن "ميزان القوى الحالي لا يسمح بإقامة نظام ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم". قد يكون معك الحق. لكن المهم ليس هو هذه القضية. المهم هو استغلال كل الإمكانيات التي يُتِيحُها هذا الظرف الاستثنائي، وذلك عبر المساهمة في كل المبادرات النضالية، وفي كل الأعمال المشتركة في ما بين قوى اليسار، بهدف إيصالها إلى أقصى النتائج النضالية الممكنة.

4) قلتَ في جوابك أن "المهمة الاساسية الحالية هي تغيير ميزان القوى للتقدم نحو نظام ديمقراطي". نتفق. لكن أحسن سبيل لتغيير ميزان القوى المذكور، هو بالضبط المشاركة في كل المبادرات والأعمال النضالية، وخاصة منها تلك التي تخوضها قوى اليسار، وذلك بهدف إنجاز أكثر ما يمكن تحقيقه. أما الانعزال، أو الابتعاد عن قوى اليسار، أو رفض المشاركة في الأعمال التي تقترحها قوى اليسار، فإنه لن يساهم في تغيير ميزان القوى.

5) قلتَ في جوابك أن "التركيز حاليا على الدستور يؤدي الى السقوط في فخ النظام، ويؤدي الى شرعنة استبداد مُحَسّن، وليس الى ملكية برلمانية". أختلف معك. بل العكس هو الصحيح. إن تطورات العالم العربي فرضت على النظام بالمغرب أن يقبل بتعديل الدستور (وهو ما لم يكن في جدول أعمال النظام القائم قبل اندلاع حركة 20 فبراير 2011). وبالتالي، أصبح من واجب كل قوى اليسار أن تستغل هذه الفرصة لكي تساهم في خلق أكثر ما يمكن من الحركات النضالية، بهدف فضح أساليب الاستبداد، وبهدف الدفاع عن أكبر الإصلاحات السياسية والدستورية الممكنة. وإن إقدام قوى اليسار على محاولة تحرير مشروع دستور ديمقراطي، والتعريف به جماهيريا، والدفاع عنه، يُحْرِج النظام، ويربكه، ويضعفه، ويضغط عليه. وقد يصبح ممكناً أن تتدخل الجماهير

العريضة إلى جانب قوى اليسار لكي تفرض على النظام القبول بالتعديلات الدستورية التي وضعتها قوى اليسار بشكل مشترك.
وقلتَ في جوابك أن "هذا (أي إعداد مشروع دستور ديمقراطي من طرف قوى اليسار) يمكن أن يقسم الحركة، باعتبار أن هذه القوى (اليسارية) تحمل مرجعيات مختلفة". لا أيها الرفيق، العكس هو الصحيح. ليس النقاش السياسي هو الذي يفرق في ما بين قوى اليسار. بل على العكس من ذلك، إن تهرب قوى اليسار من نقاش القضايا السياسية المطروحة هو الذي يساعد على تعميق الخلافات في ما بينها. والسبيل الأنجع لتقريب أفكارها ومواقفها يمر بالضبط عبر النقاش الجدي والمعمق. زيّادة على ذلك، إذا تهرب شخص أو حزب من نقاش القضايا الحساسة، وذلك بدعوى الحرص على صيانة وحدة الحركة، فإنه في الواقع إنما يصون وحدة شكلية أو وهمية، مبنية على تلافي كل نقاش معمق.
6) قلتَ في جوابك أن "المهمة المستعجلة هي تعبئة الشعب لتغيير ميزان القوى ...". نتفق. وقد أجبت عن هذه القضية في النقطة السابقة رقم 4. لا داعي للتكرار.
7) قلتَ في جوابك أن "النهج ليس معزولا بتاتا". هذه هي قناعتك. وبعض الناس لهم قناعة مختلفة. لكنني كملاحظ محايد، وغير منتم إلى أي حزب، أقول : بقدر ما تتهربون من الأعمال المشتركة التي تناديكم إليها قوى اليسار، بقدر ما تنعزلون عن هذه القوى. هل تعتقدون أنه بمستطاع أي حزب، ومهما كان، أن يحرك الساحة السياسية هو وحده، وأن ينجح مبادراته هو وحده ؟ هذا غير ممكن.
وقلتَ في جوابك أن أن حزب النهج "يقوم بعمل مشترك داخل حركة 20 فبراير". هذا جيد. لكنه لا يكفي. أنا أعاتب حزب النهج على تهربه من بعض الأعمال المشتركة في ما بين قوى اليسار، وخاصة منها الدعوة إلى تحرير مشروع دستور ديمقراطي، والدفاع عنه إلى حد الاستفتاء عليه. وقوى اليسار الأخرى تقول أن حزب النهج يرفض المشاركة (في هذا العمل المذكور) بدعوى عدم إتفاقه على الملكية البرلمانية.

8) قلتَ في جوابك أن "حزب النهج كان دائما وحدويا، والقوى السياسية الأخرى في تجمع اليسار الديمقراطي هي التي أفشلت هذا العمل بسبب قضية الانتخابات". ألاحظ بتعجب أن مختلف قوى اليسار بالمغرب تقول نفس الشيء عن بعضها البعض. ربما أن قضية الانتخابات فيها الكثير من الآراء والتفاصيل. لكن ما يهمني هو التالي : بما أن كل قوى اليسار مناضلة وثورية، فإن المنطق الثوري يلزمها بأن تنخرط دائما في العمل الجماعي المشترك فيما بينها، بدون قيد ولا شرط. وإذا ما اعتبر حزب من بين أحزاب اليسار أن خُلاصات أو نتائج عمل مشترك ما لا ترضيه، فمن حقه أن يرفض هذه الخلاصات أو النتائج، وأن لا يلتزم بها. لكنه ليس من حقه أن ينسحب من العمل المشترك برمته، أو من تجمع اليسار الديمقراطي. فتارة يمكن الاتفاق بالإجماع على مهمة ما، وتارة يعترض حزب محدد، وتارة يعترض حزب آخر. لكن هذه التفاوتات في الرأي لا تبرر إقبار العمل المشترك في إطار تجمع اليسار الديمقراطي. لماذا العرب يريدون دائما العمل بمبدأ : إما أن نتفق على كل شيء، وإما أن لا نتفق على أي شيء ؟

9) قلتَ في جوابك أن "حزب النهج اختار منذ زمان استراتيجية النضال الديمقراطي". جيد. استعملوا إذن مباديء هذه الاستراتيجية أيضا مع مختلف قوى اليسار.

10) قلتَ في جوابك أن حزب النهج ينتقد قوى اليسار الأخرى بالمغرب لأنها "تحمل شعار الملكية البرلمانية، بينما ميزان القوى لا يسمح بتحقيقها". قد يكون معك الحق. لكن، لا أحد يقول بأن مشاركة حزب النهج في العمل المشترك (فيما بين قوى اليسار) مشروطة بأن لا يتجاوز حزب النهج سقف الملكية البرلمانية. أيها الرفيق، شاركوا في كل المبادرات والأعمال النضالية المشتركة، داخل تجمع اليسار الديمقراطي، بالشكل الذي يلائمكم. وإذا أردتم الدفاع على ما هو أبعد من الملكية البرلمانية، فلا أحد يمنعكم من ذلك. ولكن شاركوا في كل تلك المبادرات والأعمال النضالية.

11) قلتَ في جوابك أن "حزب النهج حدد مطالبه في ما يتعلق بالدستور". جيد. لكنني لم أسمع عنها، ولم أقرأ عنها، ولا أدري أين

يمكن أن أقرأها. لماذا لم تعرفوا بها بشكل واسع ؟ خاصة وأن تصور كل حزب للدستور يوضح تصوره لنوعية النظام السياسي الذي يطمح له. ولماذا لا تشاركون بهذه المطالب الدستورية (التي أعدها حزب النهج) في النقاش الحالي الدائر داخل 'تجمع اليسار الديمقراطي' ؟ لماذا لا تخبروهم بأنكم ستشاركون في الاجتماع المقبل الذي قد ينعقد خلال الاسبوع الأول من شهر ماي 2011 (حسب ما سمعت) ؟
خلاصتي هي التالية : من حق حزب النهج أن يشارك بالشكل الذي يريد في 'تجمع اليساري الديمقراطي'، لكنه ليس من حقه أن لا يشارك فيه. ونفس الشيء يصدق على كل حزب آخر من بين أحزاب اليسار بالمغرب. لأن التاريخ والواجب يفرضان ذلك عليه.
لُبّ استراتيجية النظام كان دائما هو تفريق قوى المعارضة التقدمية. وفعلا، كلما تفرقت قوى اليسار، ضعفت. وكلما تقاربت وتعاونت فيما بينها، أصبح بمستطاعها أن تحقق مكتسبات متزايدة.
مع تحياتي الأخوية.

*** *** *** *** *** *** ***

رسالة رقم 10، في الأربعاء 4 ماي 2011

من عبد الرحمان النوضة،
الى الرفاق الأعزاء في قيادة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.
صباح الخير. شكرا على جوابكم. (أعتذر على عدم زيارتكم بمقركم بالدار البيضاء، لأنني ملزم بالبقاء في الفراش تبعا لعملية جراحية أجريت على رجلي).
1) لقد فرحت عندما أخبرتموني بأن قوى اليسار مقدمة على تنظيم "مناظرة وطنية"، بهدف تحديد تصور مشترك لدستور جديد، ديمقراطي، يقوم على ملكية برلمانية، ثم تكوين إئتلاف وطني للدفاع عن هذا المشروع للدستور. أتمنى أن تشارك في هذه المناظرة كل

قوى اليسار (الأربعة) بالمغرب، وبدون أي استثناء. وأتمنى كذلك أن يدعو اليسار الى هذه المناظرة الجمعيات، والشخصيات المناضلة، التي ترى قيادات اليسار فائدة في مشاركتها، والتي تكون معروفة بنزاهتها، وبخبرتها، أو باهتمامها بقضية الدستور الديمقراطي.

2) لقد علمت أيضا أن كلا من : الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب النهج، وطبعا حزب الطليعة، كل واحد يتوفر حاليا على تصور مكتوب للدستور المنشود. وهذا إيجابي. خاصة وأن الدستور هو أيضا تصور للنظام السياسي المنشود (ولو مرحليا). وأتمنى أن يتحلى كل حزب بالمرونة السياسية اللازمة، وأن لا يتمسك أي حزب بتصوره الخاص للدستور المنشود. كما أتمنى أن تساهم كل قوى اليسار، في أجل قريب، في بلورة مشروع دستور ديمقراطي مشترك لكل قوى اليسار (الأربعة) بالمغرب. خاصة وأن التفاوتات في الرأي (حول مكونات الدستور)، الموجودة في ما بين مختلف قوى اليسار بالمغرب، هي تقريبا نفس التفاوتات في الرأي التي توجد في ما بين أعضاء كل حزب على حدة من بين قوى اليسار. وبالتالي، لا يعقل، ولا يقبل، أن تحول الخلافات المحتملة في الآراء دون خروج كل قوى اليسار بمشروع دستور ديمقراطي مشترك.

3) إن مشروع الدستور المشترك لكل قوى اليسار بالمغرب (بمجرد صدوره) سيصبح ذي قيمة سياسية وتاريخية هائلة. لأن كونه مشتركا لكل قوى اليسار بالمغرب سيجعله أكثر أهمية من كل مشاريع الدستور التي تقدمت بها مختلف الأحزاب منفردة. وأفترض أن حركة 20 فبراير يمكن أن تسارع الى مساندة، أو إلى تبني، مشروع الدستور المشترك لليسار.

4) وبعد اتفاق قوى اليسار على مشروع دستور ديمقراطي، يستحسن أن تقوم هذه القوى بأنشطة للتعريف بهذا المشروع لدى الجماهير. كما يستحسن أن تساهم كل قوى اليسار في حملات نضالية، شعبية، وسلمية، لجمع توقيعات المواطنين عليه. وبعد جمع مئات الآلاف من التوقيعات، سيصبح هذا المشروع

للدستور الديمقراطي ذو مشروعية شعبية نسبية. وبعد ذلك يمكن أن تقول قوى اليسار للدولة : "هذا هو الدستور الديمقراطي الذي يريده جزء هام من الشعب. ومن واجب الدولة أن تنظم استفتاءا نزيها حول هذا الدستور". وإذا دعت الضرورة لذلك، يمكن أن تبتكر وأن تخوض قوى اليسار حركات نضالية شعبية، سلمية، حاشدة ومتواصلة، لإجبار الدولة على تنظيم استفتاء نزيه على هذا الدستور الديمقراطي الذي تقترحه قوى اليسار بالمغرب. أو أن يستفتى الشعب في نفس الوقت على مشروعين للدستور، واحد من وضع القصر، وآخر من وضع قوى اليسار. ولماذا لا ؟

5) يمكن أن تظهر هذه المهام (المذكورة أعلاه) غريبة، صعبة، طويلة الأجل، أو مضنية، أو غير مضمونة النجاح. لكنها مصيرية. لأنها تخلق حركة نضالية جديدة ومجددة. حيث لم يعرف المغاربة مثيلا لها في الماضي. وسيجعل هذا المشروع المبادرة السياسية تنتقل من الدولة الى قوى اليسار. وسوف تدخل مجمل قوى اليسار في صيرورة تقارب، وتحاور، وتشاور، وتفاعل، وتعاون. وقد تتوحد أو تندمج قوى اليسار، أو بعضها، خلال هذه الصيرورة. كما سوف تمكن هذه الصيرورة الجماهير العريضة من نقاش واختيار النظام السياسي الذي تتمناه. وكل هذه العناصر ستساهم في إحداث تقدم هائل في النضج السياسي للجماهير الشعبية. وهذا هو ما كان ينقص شعبنا، وهو كذلك ما كان يعيق الطموحات النضالية لقوى اليسار.

شكرا لكم على اجتهاداتكم وتضحياتكم. وأتمنى لكم جميعا التوفيق.

(ملاحظة : لتقاسم هذه المشاعر والأحلام مع الرفاق قادة فصائل اليسار الأخرى، سأحاول بعث نسخة من هذه الرسالة الى رفاق قياديين في الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب النهج، بهدف الإخبار. أما حزب المؤتمر الاتحادي فلا أتوفر على العنوان الالكتروني لأحد من قادته).

*** *** *** *** *** *** ***

رسالة رقم 11، في ماي 2011، لكنها لم ترسل :

بعد ردود عبد الرحمان النوضة السابقة، أقدم مسئول في قيادة "حزب النهج" على نشر مقال تحت عنوان : "**وضع دستور من طرف نخبة حزبية، هل هي المهمة الأساسية في المرحلة ؟**". هذا المقال موقع باسم "**يوسف إمام**". وقد نشر على الموقع الإلكتروني "مامفاكينش". وهو التالي :

وضع دستور من طرف نخب حزبية
هل هي المهمة الأساسية في المرحلة ؟

يعتقد تحالف اليسار الديمقراطي أن إعداد دستور من طرفه مبني على الملكية البرلمانية ، هي المهمة الأساسية حاليا التي ستعبئ الجماهير الشعبية وستمكن من تحقيق تقدم ديمقراطي.

إنني لا أتفق مع هذه المقاربة نظرا لما يلي:

1- إن الدستور يعد انعكاسا لميزان القوة. لذلك لا يمكن حصول تقدم حقيقي على هذا المستوى من دون تفكيك جهاز المخزن بدءا بالعناصر الموصومة بالعار والأكثر فسادا: المسئولين عن الجرائم السياسية والاقتصادية. ويشكل هذا التفكيك، المهمة الأساسية الحالية.

وحتى إذا ما افترضنا حدوث هذا التقدم الدستوري - بقدرة قادر - من دون تفكيك المخزن، فسوف يقاومه هذا الأخير و يفشله.

2- إننا نعترض بقوة، من خلال مقاطعة البعض منا للجنة مراجعة الدستور، على السلطة التي استأثر بها النظام لمراقبة تعديل الدستور. وبناء عليه كيف يمكن لأحزاب التحالف الثلاثة تبرير اعتبار نفسها سلطة تأسيسية؟ وهل انتدبها الشعب لأجل ذلك؟ ثم ألا تعكس هذه المقاربة سلوك أغلبية النخب المتعالي والمحتقر للشعب؟

3- إن هذه المقاربة، بإقصائها للقوى الجذرية اليسارية أو غيرها التي لا تتفق معها، تضعف حركة النضال و تضر بأهداف أصحابها.

4- إن من بين أهداف مهمة إضعاف المخزن ، هو تهيئ الشروط لمجلس تأسيسي يمثل الشعب المغربي بشكل فعلي، ويمتلك دون غيره صلاحية وضع الدستور. إن هذا البديل لبلورة الدستور من طرف نخبة، أكانت مخزنية أو من جزء من اليسار، ممكن التحقيق إذا نمت حركة الجماهير، والتجربة التونسية تبين ذلك.

5- تطرح أحزاب التحالف الثلاثة الملكية البرلمانية، غير أنها مستعدة بقبول بقاء بعض مجالات "السيادة" محتكرة في يد الملك (الجيش، الأجهزة الأمنية، العلاقات الخارجية...). غير أننا نعرف أن هذه المجالات حاسمة و تشكل السلطة الفعلية. وقد اعتمدت الثورات المضادة دائما على هذه الأجهزة.

إن الملكية البرلمانية ليست سوى شعار هدفه إظهار نوع من الجذرية، بينما يؤدي بالفعل ومهما كانت نوايا المدافعين عنه، إلى تقوية شرعية ملكية شاخت وخفت بريقها. باعتبار شروط تحقيق الملكية البرلمانية في الوقت الراهن غائبة: فالحركة النضالية لم تبلغ بعد القوة الكافية و الملكية لا تظهر أي استعداد للإصلاح العميق كما تبين ذلك مقاربتها لمراجعة الدستور.

6- ويتأكد هذا من خلال رغبة هذا التحالف خلق تكتل أوسع يضم بالخصوص نقابتي الإتحاد المغربي للشغل و الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، لتعد بشكل جماعي مشروع دستور. بينما يتضح أن قيادات هذه المركزيات غير مستعدة بالمطلق للنضال من أجل ملكية برلمانية (أنظر اقتراحاتهما لمراجعة الدستور). كما أنها أقبرت، وخاصة بعد اتفاق 26 أبريل، السلاح الذي كان يمكن في حينه أن يكون حاسما. ويتعلق الأمر بالإضراب العام الوطني: فالكنفدرالية الديمقراطية للشغل عملت على تأجيله إلى تاريخ غير مسمى، بالرغم من إقراره بشكل ديمقراطي من طرف المجلس الوطني. أما الإتحاد المغربي للشغل فقد أسقطه عن بيان اللجنة الإدارية التي تبنت قرار خوضه. ويتضح جليا كون النقاشات التي

قد تعرفها المناظرة المزمع عقدها، لن تغير من مواقف هذه القيادات، وإنما، ربما، قد يتأتى ذلك من خلال ضغط الشارع فقط. وهو ما يجب أن يركز عليه الديمقراطيون الحقيقيون سواء كانوا مؤيدين للملكية البرلمانية أو مناضلون من أجل نظام ديمقراطي.

7- من هنا، فإن تأكيد هذه الأحزاب الثلاث على وضع الملكية البرلمانية كشرط لأي عمل مشترك مع القوى الأخرى و التهيئ على هذا الأساس لمشروع الدستور، ليس سوى محاولة من طرف هذه الأحزاب للتحكم في حركة 20 فبراير، عوضا من تركها تنمو و تتسع وتصوغ في صيرورتها النضالية الشعارات المناسبة لكل مرحلة. ولا يمكن لهذا الإلحاح (على الملكية البرلمانية) سوى زرع التفرقة في صفوف الحركة، وخنق مبادراتها و تحريف مسارها عن أهدافها، وفي واقع الأمر وآخر المطاف، إضعافها.

يوسف إمام

إنتهى مقال يوسف إمام. وقد **كتب عبد الرحمان النوضة ردا على مقال يوسف إمام**. ثم بعث عبد الرحمان النوضة رده هذا إلى الموقع الالكتروني "مامفاكينش" لنشره. لكن موقع "مامفاكينش" رفض نشر هذا الرد، وذلك بدعوى أن الساهرين على هذا الموقع "مشغولين"، وبدعوى أن رد عبد الرحمان النوضة هذا "لا يحتوي إلا على بضعة سطور". وفي ما يلي رد عبد الرحمان النوضة :

مقال يوسف إمام المعنون ب : "وضع دستور من طرف نخبة حزبية، هل هي المهمة الأساسية في المرحلة ؟"، المنشور على الموقع الالكتروني "مامفاكينش"، يتضمن ما يلي :

- أسلوب في النقاش غير نزيه وغير صادق.
- مغالطة سياسية متعمدة.
- تصعيد مبالغ فيه.
- تحامل متعمد، واتهامات غير موضوعية، موجهة ضد أحزاب اليسار الثلاثة (الاشتراكي الموحد، والطليعة، والمؤتمر الاتحادي).

- وكتب يوسف إمام : "تفكيك جهاز المخزن ... يشكل هذا التفكيك المهمة الأساسية الحالية". إذن تَقَدّم إلى ساحة النضال، وأرينا كيف يستطيع حزبك أن يفكك هو وحده النظام القائم. أظن أنه، بأسلوبك هذا، ما تُفَكّكُه في الواقع هو اليسار، وليس المخزن.
- وكتب يوسف إمام : (قوى اليسار التي تريد تحرير دستور ديمقراطي) "هل انتدبها الشعب ؟". وهل أنت تريد منع قوى اليسار من أن تقترح مشروع دستور ديمقراطي على الشعب ؟
- وكتب يوسف إمام : (قوى اليسار هي) "النخبة المتعالية والمحتقرة للشعب". أليس حزب النهج هو الذي يحتقر قوى اليسار الأخرى ؟
- يتهم حزب النهج قوى اليسار بأنها تمارس "إقصاء القوى اليسارية الجذرية". غير صحيح. وباعتباري لا أنتمي إلى أي حزب، أشهد، حسب ما لدي من معلومات، أن أعمال قوى اليسار كانت ولا تزال مفتوحة لحزب النهج. لكن حزب النهج هو الذي يتهرب من بعض الأعمال المشتركة فيما بين قوى اليسار.
- وكتب يوسف إمام : "المجلس التأسيسي ... يمتلك دون غيره صلاحية وضع الدستور". الله أكبر ! هل تريد تبرير منع قوى اليسار من اقتراح مشروع دستور ديمقراطي ؟
- وكتب يوسف إمام : "شعار ملكية برلمانية ... يؤدي إلى تقوية ملكية شاخت". يا لها من تخريجة سياسية ! من جهة تقول أنك لا تعارض شعار "ملكية برلمانية"، وفي نفس الوقت تقول أن "الملكية البرلمانية تؤدي الى تقوية ملكية شاخت" ! ألا تعترف أن مطالبة الجماهير بملكية برلمانية ديمقراطية يحرج النظام القائم، ويخيفه، ويُهَيّجُه، ويفرض عليه تنازلات لا يستهان بها ؟
- وكتب يوسف إمام : "هذه الأحزاب (الاشتراكي الموحد، والطليعة، والمؤتمر) تريد التحكم في حركة 20 فبراير". عجيب ! يستعمل يوسف إمام نفس التهمة التي يصرح بها الحكم ضد حزب النهج، وضد جماعة العدل والإحسان. يقلب تلك التهمة، ثم يوجهها ضد قوى اليسار !
رغم أسلوبه غير اللائق، لم يأت مقال يوسف إمام ولو بحجة واحدة مقنعة تبرر تخلي قوى اليسار عن تحرير مشروع دستور ديمقراطي

والدفاع عنه. وهذا المقال لا تتوفر فيه خصال الصدق، والنزاهة، والموضوعية.

*** *** *** *** *** *** ***

رسالة رقم 12 :

الأحد 27 أبريل 2015، س 11 و 45 د.

رسالة من عبد الرحمان النوضة (من قدماء المعتقلين السياسيين، محكوم بالسجن المؤبّد).

إلى الرفاق المسئولين في :

ـ الجمعية المغربية لحقوق الانسان،

ـ الإتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان،

وإلى أحزاب اليسار الأربعة بالمغرب :

ـ حزب المؤتمر الاتحادي،

ـ حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي،

ـ حزب النهج الديمقراطي،

ـ حزب الاشتاركي الموحد.

الموضوع: دعوة لتنظيم نضال مشترك ضدّ "مسودة مشروع القانون الجنائي" (الذي طرحته وزارة العدل للتشاور في بداية شهر أبريل 2015).

صباح الخير. إسمحوا لي على هذا الإزعاج.

تعلمون أن بعض الجمعيات الحقوقية والنسائية القليلة نظّمت، خلال عشرة أيام الأخيرة، عدة ندوات حول "مسودة مشروع القانون الجنائي".وخلال هذه الندوات، قدم كل من القاضي محمد الهيني، والأساتذة عبد الرحيم الجامعي، وعبد الرحمان بن عمرو، و سعيد بنحمّاني، والموساوي، وخديجة الروكاني، وعبد العزيز النويضي، إلى آخره، قدموا تحاليل توضح خطورة هذا المشروع على الحريات العامة. وحضرتُ شخصيا لثلاثة ندوات كانت كلها مفيدة جدا.

لكن ما هو مؤسف، هو غياب تحرك نضالي مُشترك يشمل الجمعيات الحقوقية، والجمعيات النسائية، وأحزاب اليسار الأربعة. وهذا الغياب غير مفهوم، وغير معقول. لأن القانون الجنائي هو النص الأساسي الثاني من بعد الدستور. ولأن المناضلين هم مهدّدين بالسجن بواسطة هذه الأداة القانونية. والمشروع الحالي يتضمن تجريمات جديدة خطيرة جدا على الحريات السياسية والفكرية والثقافية بالمغرب.

لذا أناشدكم بأن توجهوا دعوات مستعجلة، عبر الهاتف، إلى كل المسئولين عن هذه الجمعيات والأحزاب، لكي يحضروا إلى الندوة التي ستعقد خلال يوم الثلثاء المقبل 28 أبريل 2015، بنادي هيئة المحامين، زنقة أفغانستان، حي المحيط، الرباط، على الساعة 17:00، وذلك بهدف التشاور والتنسيق حول اختيار شكل نضال مشترك ضدّ "مسودة مشروع القانون الجنائي".

والنضال المشترك المرجو باستعجال، ضدّ مشروع القانون الجنائي الجديد، هو مثلاً :

أ) – إما إصدار بيان قصير مشترك (يعبّر عن رفض مشروع القانون الجنائي، أو يطالب بسحبه، أو بتغييره، أو بمراجعته، أو يشترط فيه فتح حوار أوسع، أو شيء آخر)،

ب) – وإما جمع توقيعات حول عريضة موقّعة من طرف أكبر عدد ممكن من المواطنين (لكن سلبية هذه العريضة هي أنها تسهّل عمل البوليس، لأنها تعطيه لائحة المعارضين)،

ت) – وإما تنظيم وقفة رمزية احتجاجية، أو مظاهرة معارضة لمشروع القانون الجنائي، (مشكل الوقفة أو المظاهرة، هو ضرورة اختيار مدينة دون غيرها، مثل الدار البيضاء أو الرباط، وليس مدنًا أخرى)،

ث) – وإما أي أسلوب نضالي مشترك من نوع آخر، يمكن ابتكاره، ثم اقتراحه على الفعاليات المشاركة، ثم عقد الاتّفاق عليه.

ويمكن طرح ونقاش مثل هذه الاقتراحات في ندوة يوم 28 أبريل بنادي المحامين بالرباط، أو في إطار "إئتلاف الجمعيات الحقوقية"، أو بمشاركة أو دعم "تحالف اليسار الديمقراطي"، أو في أي إطار آخر ملائم أو فعّال.

المهم هو الحاجة الماسّة والعاجلة إلى تسجيل موقف تاريخي معارض حول مشروع القانون الجنائي، (قبل انتهاء أجل 15 ماي 2015 الذي حدّدته وزارة العدل)، عبر التعبير المشترك عن موقف معارض، أو ناقد، بدلا من السكوت عن هذا المشروع، أو انتظار التصويت عليه في البرلمان، أو تجاهله.

مع تحياتي. عبد الرحمان النوضة.

(***ملاحظة:*** لم يهتم أي حزب من بين أحزاب اليسار الأربعة، بندوات خمسة، نظّمتها جمعيات حقوقية ونسائية، حول "مسودّة مشروع قانون جنائي"، ولم يحظروا في نقاشات هذه الندوات، ولم يُدلوا بأية انتقادات أو اقتراحات).

*** *** *** *** *** *** ***